

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

*University of Riyadh*

RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... التاريخ  
Date ..... الرقم

٥٧٧٣



٢١٧٣ ( نهائية المحتاج الى شرح المنهاج ، قطع منه ) لشخص

ن. ش. الدين الرملي ، محمد بن أحمد - ١٠٠٤ هـ . كتبت  
في القرن الثامن عشر الهجري تقديرا .

ج ٢ ( ٧٩ ق ) ٢١٧٣ اسم

٥٧٧٣ نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، ناقصة الاول

والآخر . طبع .

الاعلام ٢٣٥: ٦ الطائورية ( الفقه الشافعي ) ٢٩٦:

( المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلاميه

أ - المؤلف ب - تاريخ الهند

٩/١٦٩٠

٥١٤١٥/١/٢



على من هذا الكلام  
منه في المتن  
منه في المتن  
منه في المتن

البيغوي في تعليقه ان عقلك طالق لغو لان الاصح عند المتكلمين والفقهائ  
انه عرض وليس بجوهر **وكذا مني ولين في الاصح** لانها وان كانا اصلهما  
وما فقد فقهيا للخروج بالاستحالة كالبول والمثاني الوقوع كالدم  
لانته اصل كل واحد منهما ولو طلقوا احدي انثيينها طلقت على ما افتى به  
احمد الرسول معللا بان لها انثيين من داخل الفرج لكن لم يرد ذلك لغيره  
ولعل قولهم عضو يشمله لانهم صرحوا بعدم الفرق بين الظاهر  
والباطن **ولو قال لمقطوعة يمين بيمينك طالق لم يقع** وان النقصت  
كما قرئ نظيره على المذهب كما لو قال لها ذكر لك او حيتك طالق والتعبير  
عن الكل بالبعض انما يتأتى في بعض موجود يعبر به عن الباقي وصور  
الرويات في المسئلة بما اذا فقدت يمينها من الكف فيقتضي وقوعه في  
المقطوعة من الكف والمرفق وينبغي ان يكون على الخلاف في ان السيد هل  
تطلق الى المنكيا ولا **ولو قال ناسك طالق ونوى تطبيقها** اي ايقاع  
الطلاق عليها طلقت لان عليه حجر من جهتها اذ لا ينكح معها فخصتها  
ولا اربعاسوها مع ما لها عليه من الحقوق والمون فصحا صافه الطلاق  
اليه على حل السبب المقضي لهذا الحجر مع النية وقوله منك كالروضه  
مثال كما قاله الاسنوي ومن ثم حذرنا الدارمي نثران المحدث  
روايته فظاهر والا فمن قصدها **وان لم ينو طلاقا** اي ايقاعه **فلا يقع**  
عليه شيء لانه باضافته لغير محله خرج عن صراحته فاستثرت  
قصد الايقاع لصيرورة كناية كما تقتصر **وكذا ان لم ينو اضافة**  
**اليها** وان نوى اصل الطلاق او طلاق نفسه خلا فاجمع لا تطلق  
**في الاصح** لان المحل دونه واللفظ مضاف له فلا بد من نية صارفة  
بجعل الاضافة له اضافة لها ولو فرض اليها طلاقها فقالت له انت طالق  
فقد مر في فصل النقوض والمثاني تطلق لوجود نية الطلاق ولا

كتبة جامعة الملك سعود قسم النظم طاب

٥٧٧٣

٥٧٧٣

٥٧٧٣



ولا حاجة للتصيص على المحل نطقا او مينة **ولو قال انما منك** مرارة غير  
 شرط **بارئ** او نحوها من الكنايات **استرطينة الطلاق** كسائر الكنايات  
**وفي مينة الاضافة اليها الوجهان** في انما منك طالق والامح اشترطها  
 ولا يستغنى عن هذه بما قبلها لظهور الفرق بينهما وهو لقطع مينة  
 الاضافة هنا ولان المنوي هنا اصل الطلاق والايقاع والاضافة  
 ومن الاخير ان فقط اي مينة ايقاع الطلاق الملقوظ واصافته اليها  
 وفق لا لروضة ان مينة الايقاع تستلزم مينة اصل الطلاق فيستوي  
 مع اذا استواها بهذا التقدير لا يمنع حبس التصريح بما علم المعين  
 لذلك **ولو قال استبري اي تارحي منك** او انا معتد منك **فلغو**  
 وان نوى به الطلاق لا استحالة في حقه **وقيل ان نوى طلاقها وقع**  
 لان معنى استبري الرجم التي كانت لي منك **فصل** في بيان محل الطلاق  
 والولاية عليه **خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه** بالرفع ويصح  
 جزمه غير انه يوهم اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على ان ذكر  
 اصل الخطاب تصوير فقط **بنكاح** كان تزوجتها فهي طالق **وعبر**  
 كقوله الاجنبية ان دخلت فانت طالق فترجوها ثم دخلت **لغو**  
 اجماعا في المنجز وللغير الصحيح لا طلاق الا بعد نكاح وحله على المنجز  
 يرده غير النادر فظني يا رسول الله ان امي عرضت علي قرابة لها  
 فقلت هي طالق ان تزوجتها فقال صلى الله عليه وسلم هل كان قبل  
 ذلك ملك قلت لا قال لا ياس وخبره ايضا سئل صلى الله عليه وسلم  
 عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق فقال طلق ما لا يملك **والامح**  
**محة تعليق العبد الثالثة كقولها ان عقت** فانت طالق **ثالثا اوان**  
**دخلت الدار فانت طالق ثلثا فيقعن اي الثلاث اذا عقت او دخلت**  
**بعد عتقه** لانه ملك اصل الطلاق فاستتبع ولان املك النكاح لمعني

للملك الثلاث بشرط الحرية وقد وجد والثاني لا يصح لانه لا يملك تجزئها  
 فلا يملك تعليقها وعلى هذا فيقع عليه طلقا ن وافهم قوله بعد عتقه  
 عدم وقوع الثالثة عند مقارنته الدخول لفظ العتق لكنه مشكل  
 بقوله في البيع انه باخر الصيغة يتبين ملكه من اولها فقياسه  
 هنا انه باخر لفظه العتق يتبين وقوعه من اوله وهو مقارن للدخول  
 في صورتنا فلتقع فيها وقد صرح بذلك الشيخ في عزه فقالات  
 صار قبل وجود شرطه او معه عتقا **ويلحق الطلاق رجعية**  
 لانها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وصحة الظهار والايلاء واللعا  
 وهذه الخمسة عناها الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية  
 زوجة في جنس ايات من كتاب الله تعالى **لا مختلفة** لانقطاع عصمتها  
 بالكلية في تلك الخمس وعبرها وخبر المختلفة يلحقها الطلاق  
 مادامت في العدة موضوع **ولو علقته** اي الطلاق الصادق بثلاث  
 فاقول **يدخل** مثلا **فبات** قبل الوطى او بعده يخلع او فسخ **نكحها**  
 اي جدد عقدها **ثم دخلت لم يقع** بذلك طلاق **ان دخلت في البيوت**  
 لان البيوت تناولت دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها  
 فدخلت ومن ثم لعل بكلامها الخلاف الا في لا فتضا منها  
 التكرار **وكذا ان لم يدخل فيها** بل بعد تجديد النكاح فلا يقع ايضا  
**في الاظهر** لا رتقاع النكاح المعلق فيه والثاني يقع لقيام النكاح  
 في حالتي التعليق والصفه وتحلل البيوت لا يوتر لانه ليس  
 وقت الايقاع ولا وقت الوقوع **وفي قول ثالث** يقع ان بات بدون  
**ثلاث** لان العايد في النكاح الثاني ما بقي من الثلاث فتقود  
 بصفتها وهي التعليق بالفعل المعلق عليه بخلاف ما اذا بات بالثلاث  
 لان العايد طلاقات جديدة هذا ان علق بدخول مطلق اما لو حلق



بالطلاق الثلاث انه لا بد من دخولها الدار في هذا الشهر وانها  
تقتضيه او تقطيه دينه في شهر كذا ثم ابانها قبل انقضاء الشهر  
وبعد تمكنها من الدخول او تمكنه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر  
ولم تنجس حدها المصفاة فانه يحث كما صوبه ابن الرافعة ووافقه الباجي  
وافتي به الوالد رحمه الله والشيخ ايضا خلا فالبعث المتأخرين ويثبت  
بطلان الخلع كما لو حلف لياكلن ذاك الطعام عند فتل في الغد بعد  
تمكنه من اكله او تلفه وكما لو حلف انها تصلي اليوم الظهر فحاضت  
في وقت بعد تمكنها من فعله ولم تصل وكما لو حلف ليس شرب ماء هذا  
الكون فانضب بعد امكان شربه فانه يحث وله نظائر في كلام الائمة  
والفرق بين هذه المسائل ومسئلة ان لم تحرم الليلة من هذه الدار  
ومسئلة ما لو قال لنزوجه ان لم تاكلي هذه التفاحة اليوم فانت طالق  
وقال لامتنان لم تاكلي التفاحة الاخرى فانت حرة فالمبتسأ فخالع  
وباع في اليوم ثم جدد واشترى حيث يتخلص ويخونها واضح فانت  
المقصود في المسائل الاول العفل وهو اثبات جزي وله جهة بيرة  
وهي فعلة وجهه حث بالسلب الكلي الذي يقتضيه هو والحث بمنافضة  
اليمن وتقويت البير فاذا تمكن منه ولم يفعل حث لتقويته باختياره  
واما المسائل الاخر فالمقصود فيها التخليق على العدم ولا يتعلق  
الا بالاحرف فاذا صادفها الاحرف باينام تطلق وليس هنا الاجهة حث فقط  
فانه اذا فعل لا نقول بغير بل لم يحث لعدم شرطه وتعليل المخالف لذلك  
عدم الحث بانه انما يحصل بمضى الزمان الى اخره مردود بانه انما يات  
في هذه المسائل لا في المسائل الاول كما لا يخفى والمتظن بمسئلة الموت  
في اثنا وقت الصلوة ليس مما نحن فيه وقرله ان الحث في مسئلة تلف  
الطعام وما لو حلف انها تصلي اليوم الظهر فانه هو لان الياس من البر

حصل ممنوع وانما هو لما قدمناه من التعليل وبذلك ظهر قول المستبكي  
ان الصنيع ثلاث لا فعل وان لم افعل ولا ففان والا ولا ان يخلص فيها  
الخلع دون الثالث ولو حلف بالطلاق لا يفعل كذا ثم حلف به لا يخالع  
ولا يركل فيه يخالع بانت ولا يقع الطلاق المعلق به كما افتي به الوالد  
رحمه الله وقرله الجمهور ان الشرط والمجن يتقارنان في الزمن لا يجري  
هنا لان بينهما ترتيبا زمانيا لان وقوع الثلاث يستدعي رفعها  
ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث لا يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال  
قيل فقل المحلوف عليه عينة فلانه لهذا الحلف تعين ولم يصح رجع  
عنها الى تعينه في غيرها وليس له قبل الحث ولا بعده توزيع العدد  
لان المعنوم من حلفه افادة البينونة الكبرى فلم يمكن رفعها بذلك  
**ولو طلق حر دون ثلاث وراجع او جدد ولو بعد زواج واصلها عادت ببقية**  
**الثلاث** بالاجماع اذ لم يكن زواج ووقفا القول كما بر اصحابه اذ  
كان ولم يعرف لهم مخالف منهم واستدل له المبليغي بقوله تعالى فان  
طلقها فلا تحل له الا بعد الا انه لم يعرف بين ان يتزوج آخر ويدخل بها قبل  
الثالثة وان لا فافقت ذلك عدم الفرق **فان ثلاث** الطلاق ثم جدد  
بعد زواج **عادت بثلاث** اجماعا وخير الخريجتين كهي وفيما ذكرني  
الثلاث **وللعبد الطلعي** من فيه رق وان قل **طلقتان فقط** وان  
كانت الزوجة حرة لا تملك للطلاق فنيط الحكم به وخير مرفوع  
لدار قطن طلاق العبد ثنتين وقد يملك الثالث بان يطلق ذمي  
ثنتين ثم يجازي بتره سرق فله رد هابل فحلل اعتبارا بكونه حرا  
حال الطلاق ولو كان طلقا واحدة فقط لا نه لم يستوف عدد العبد  
قبل رقه **والحر ثلاث** وان تزوج امه لما مر وقد صح انه صلى الله  
عليه وسلم سئل عن قوله ففقت الطلاق مرتان اين الثالث فقال او



او يستريح يا حسن ويقع في مرض موته ولو تلا ثانيا لا جماع الا ما شذبه السعي  
 ويتوارثان اي من طلق مريضا والمطلقة في عدة طلاق رجعي اجماعا  
 لا يارثن لانقطاع الزوجية وفي القديم ونصر عليه في الجديد ايضا  
 ترشد فبشر وط لا حاجة لنا بالاطالة بها وبه قال الايمه الثلاث لان  
 ابن عوف طلق امراته الكلبية في مرض موته فترثها عثمان رضي الله عنه  
 وضوحت من ربع الثمن على ثمانين المقاتل دنانير وقيل داهم ولائته  
 قد يقصد حرمانها وفوقه مل بنقيض وقصد كما لا يرث المقاتل واذا قصد  
 به الفرار على الجديد ذكره نظير ما مر في نحو بيع مال الزكوة اثناء الحول  
 فزارامنها ويحتمل التحريم **فصل** في تعدد الطلاق بنية العدد فيه  
 او ذكره وما يتعلق بذلك **قال المصنف** **او انت طالق** او نحو ذلك من  
 سائر الصلح **ونوى عددا** ثنتين او ثلاثا **وقع** ما نواه ولو نوى  
 غير موطوءة لان اللفظ لما احتمله بدليل جواز تفسيره به كاذن كناية  
 فيه **وكذا الكناية** اذا نوى بها عددا بخبر وكانه الصحيح انه لو طلق  
 امراته البنت ثم قال ما اردت الا واحدا فخلعه النبي صلى الله عليه وسلم  
 على ذلك وردها اليه دل على انه لو اراد ما زاد عليها وقع والالم يكن  
 لا استحلا فذايدة ونية العدد كنية اصل الطلاق في اقترانها بكل  
 اللفظ او بعضه على ما مر ولو قال انت طالق على سائر مذاهب المسلمين  
 ولائته لد في واحدة كما افنى به المذهبين بعبارة ابن الصياغ فان  
 زاد ثلاثا الحجة ان يقال ان نوى بذلك مزيد العناية بالتخيير وقطع  
 العايق وحسم تاويلات المذاهب في رد الثلاث عنها ووقع الثلاث وان  
 نوى التعليق بان قصد ايقاع طلاق متفق عليه بين المذاهب لم تطلق  
 الا ان اتفقت المذاهب المعتد بها على انها من يقع عليها الثلاث حالة  
 اللفظ وان اطلق حمل على المعنى الاول لانه المتبادر من قابلية الثغالب

كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى ولو قال لنزوجنيته انما طالق ان او انت  
 وصرتك طالق ثلاثا ونوى ونوى ان كلا طالق ثلاثا او ان كل طلقة  
 توزع عليهن طلقت كل ثلاثا فان اطلق الحجة ووقع الثلاث على كل  
 منها لان المعنوم منه ما اوجب البيئونة الكبرى ويحتمل وقوع طلقين  
 على كل واحد ونحوه بعضهم مستدل بعقوبتهما عن البوشنجي لو قال انت طالق  
 ثلاثا الا نضفا واطلق وقع طلقتان لان المعنى الا نضفن وقد عرفت  
 بينهما بان الاستثناء افهم مما اراد به البيئونة الكبرى بخلاف ما نحن  
 فيه **ولو قال انت طالق واحدة** بالنصب كما انجته وكذا لو حذف طالق  
 كما الحجة الزركشي وكلاهما يدل عليه **ونوى عددا في واحدة**  
 تقع فقط دون المنوي لعدم احتمال اللفظ له **وقيل** يقع **المنوي**  
 كله ولو مع النصب فالجرح والرفع والسكون اولى ومعنى واحد مقصود  
 بالعدد المنوي وهذا هو المعتمد في اصل الروضة نعم ان اراد طلقة  
 ملفقة من اجزاء ثلاث وقعن عليها **قلت** **ولو قال** انت طالق واحدة  
**او انت واحدة** بالرفع او الجرح والسكون **ونوى** بعد نية الايقاع  
 في انت واحد لما مر انها كناية **عددا فالمنوي** يقع حملا للتوحيد على  
 التوحيد والتفرد عن الزوج بالعدد المنوي **وقيل** يقع **واحدة والله اعلم**  
 لان اللفظ الواحد لا يحتمل العدد ولو قال ثنتين ونوى ثلاثا ففي  
 التوسيع يظهر محي الخلاف فيه هل يقع ما نواه او ثنتان انتهى وفيه  
 بعد لان الواحدة قد مر ان كان تاويلها بالتوحيد ولا يظهر تاويل  
 الثنتين بما قصد به الثلاث نعم يمكن تأويلها بانه يصح ارادة الاجزاء  
 فالاصح ما في التوسيع ولو قال يا مائة او انت مايت طالق وقع الثلاث  
 لمقتضى ذلك انصافها بايقاع الثلاث بخلاف انت كما نأ طالق لا يقع  
 الا واحد كما افنى به المذهبين الله تعالى حملا للتشبيه وعلى اصل الطلاق



دون العدد لانه المتيقن وانما سووا بين انت طالق واحد الف مرة وكذا  
مرة لان ذكر الواحد يمنع حقوق العدد ولم يخل ما هنا على ان المراد بها  
التوحد حتى لا ينافيها ما بعد ها لانه خلاف المتبادر من لفظها وحملنا  
عليه ما مر لا فتر ان نية الثلاث به المخرجة له عن مدلوله ولو قال  
طلاق انت يا داهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط كما افنى به الوالد  
رحمه الله تعالى اذ قوله ثلاثين متعلق بداهية كما هو ظاهر سياق الكلام  
وعلى تقدير تعلقه بالمصدر فقد ير يد ثلاثين اجزاء لطفة والاصل  
عدم وقوع ما زاد عليها ولو قال عدد التراب في واحدة كما افنى به ايضا لانه  
اسم جنس فرادي او عدد الرمل فتلاث لانه اسم جنس جمعي وقول ابن العماد  
وكذا التراب لانه سمع ترابه ولذا ذهب جمع الى وقوع الثلاث فيه يرد بعد  
اشتراك ذلك فيه او عدد شعر ابليس في واحدة على المختار وليس تعليقا  
على صفة فيقال شككنا في وجودها بل هو تجيز طلاق وربط العدد  
بشيء شككنا فيه فتوقع اصل الطلاق ويلغى العدد فان الواحدة ليست  
بعدد وصوب ذلك الزرعي ونقله عن غير واحد بعد ضابطه وقع  
ثلاث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الخرص ولم يعلم فيه سمك وقعت  
واحدة كما في انت طالق وزن درهم اي والف درهم ولم ينعقد  
ولو قال بعدد شعر فلان وكان مات من مرة وشك ان كان له شعر  
في حياته او لا الجح ووقع ثلاث لاستحالة خلو الانسان عادة من ثلاث  
شعرات وانت طالق كلما حلت حرمت في واحدة او عدد ملاح باروت  
او عدد ما مشى الكلب حافيا او عدد ما حرك ذنبه وليس هناك بروت  
ولا كلب طلقت ثلاثا كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى وانت طالق  
الوان من الطلاق ولا نية له في واحدة بخلاف انواعا او اجناسا منه او  
اصنافا كما استظهره الشيخ رحمه الله تعالى ولو سألته بالثلاث فاجابها

بالطلاق ولا نية له في واحدة وانما نزلنا الجواب على السؤال في  
طلقك بنفسك ثلاثا فقالت طلقت ولا نية لها او فقنا الثلاث لان  
السايلة تلك مالكة للطلاق بخلاف في هذه ولو طلقتها رجعيات ثم  
قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء وانت طالق ملاء الدنيا او مثل الجبل  
او اكبر الطلاق او اكبر بالموصدة او اطوله او عرضه او اشده او ملاء السماء  
او الارض في واحدة او اقل من طلعتين واكثر من طلعة فتثنان كما صوته  
الاسنوي ولو خاض صمته زوجته فاحذ عصى يده وقال هي طالق  
ثلاثا مر يد العصى وقعن ولا يدين كما في الجواهر فيما لو قال انت طالق  
واراد مخاطبة اصبعه لكن افنى الوالد رحمه الله تعالى فيمن قسأ جرمع  
زوجته في امر فغله فاطبق كفه وقال ان كنت فعلته فانت طالق  
فمخاطبا كفه بانه يقع عليه الطلاق وظاهر او يدين كما لو قال  
مفصدة طالق وقال اردت اجنبية اسمها ذلك بل الضمير عرف من  
العلم انتهى وجري على عدم المتدين في سترح الروض في مسألة  
مالوا سار باصبعه وقال اردت الاصبع ولا ينافيه ما في الروضة  
فيمن له زوجتان فقال مشيرا الى احدها امراني طالق وقال اردت  
الاخرى من طلاق الاخرى وحدها لانه لا يخرج هنا الطلاق عن موضوع  
بخلافه ثم **ولو اراد ان يقول انت طالق ثلاثا فاقالت** او اردت واسلمت  
مبل الوطى وامسك شخص فاه **مبل تمام طالق** او معه لم يقع لخروجها عن  
محل الطلاق **مبل تمامه او ماتت مثلا بعد مبل قوله ثلاثا**  
او معه كما فهم بالاولى **فتلاوت** يقع عليه لتضمن قصده لهن حين  
تلفظه بانت طالق وقصد هن حينئذ موقع قولهن وان لم يلفظ  
بهن كما مر وبه يعلم ان الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه  
بانت طالق وانما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث كما حقق ذلك



البوسنجي وصححه في الافراد وقال الزركستي انه الصواب المنقول عن  
الماوردي والحق قال وغيرهما فان لم ينوهم عند انت طالق وانما  
قصدانه اذا انفردوا هت عند التلغظ بلفظهن وقعت واحدة  
فقط ولو قصد هن مجموع انت طالق ثلاثا فهو محل الاوجه كما  
قاله الا ذرعي كالحسابي والاقوى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة  
هذه انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتيم ولو قال انت طالق ان او ان لم  
وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهره ما لم يمنع الاثام كون منع عينه  
بده على فيه فيقبل فن لظاهرا بيمينه للعربية **وقيل يقع ثلاث**  
لو وقع ثلاثا بعد موتها **وقيل لا شيء** اذا الكلام الواحد لا يتبعض  
وخرج بقوله اراد الى اخره ما لو قاله عازما على الاقتصار  
عليه ثم قال ثلاثا بعد موتها فواحدة وثلاثا قبل غير ورده  
الامام بانه جهل بالعربية وانما صفة لمصدر محذوف اي طلاقا  
ثلاثا كضرب زيد استديدا اي ضربا استديدا لكن في الرد مبالغة  
مع كونه صحيحا في العربية لان فيه تفسير اللام في الجملة وقد  
صرحوا به في شرح **وان قال انت طالق انت طالق انت طالق** او انت طالق  
طالق طالق **وتخلل فصل** بينهما بسكون او كلام منه بان يكون  
فوق سكتة تنفس وعي **فثلاث** يقع ولومع قصد التاكيد لبعده  
مع الفصل ولانه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصد  
دين بغير يقبل منه قصد التاكيد والاحبار في معلق بشئ  
واحد كرهه ولو مع طول الفصل بل لو اطلق هنا لم يتعدد بخلاف  
ما اذا قصد الاستيناف وفارق نظيره في الايمان حيث لم تعدد  
الكفارة مع قصد الاستيناف بان الطلاق محصور في عدد فقصد  
الاستيناف يقتضي استيفاء بخلاف الكفارة ولا نهائستشبه

الحدود المتحدة الحبس فتد اخل ولا كذا لك الطلاق ولو قال  
ان دخلت الدار انت طالق بخلاف الفاعل كان تعليقا كما افتابه  
الوالد رحمه الله تعالى فيصبر وجود الصفة فظاهرا ثمة  
لو ادعى ارادة التجيز عمل به **والا** اي وان لم يتخلل به فصل  
لكذلك **فان قصد تأكيدا** للاولى اي قبل فراغها اخذ ما ياتي في  
الاستثناء ونحوه بالاخيرتين **فواحدة** لان التاكيد معهود لغة  
وشرعا **او استينافا فثلاث** لظهور اللفظ مع تاكده بالثبوت  
**وكذا ان اطلق في الاظهر** عملا بظاهر اللفظ ولان جملة على فائدة  
جديدة اولى من التاكيد والثاني لا يقع الا واحدة لان التاكيد  
محتمل فيؤخذ باليقين ونحوه بعضهم اشتراط بنية التاكيد  
من اول التأسيس او في اثباته على الخلاف الا في بنية  
الاستثناء وهو حسن وما يقتضيه من التفصيل يجري في  
تكرير الكناية كاعتدي اعتدي كما حكاه الرافعي في  
الفروع المنثورة في الصريح والكناية في التكرير بما زاد  
على الثلاث خلاف والاصح القول كما اطلقه الاصحاب واعتمد  
الاسنوي وما نقل عن ابن عبد السلام ليس بضرر في امتناعه  
لان لم يصرح به وانما قال ان العرب لا تؤكد ينبغي فوق ثلاث  
وقد قال البلقيني ان لا يتخير ان الرابعة يقع بها طلاقة  
لفراغ العدد لانه اذا صح التاكيد بما يقع لولا التاكيد فلا بد  
يوكد بما لا يقع عند عدم قصد التاكيد اولى **وان قصد بالثاني**  
**تاكيدا** للاولى **وبالثالثة استينافا او عكس** اي قصد بالثانية  
استينافا وبالثالثة تاكيدا **فثلاث** عملا بقصد  
**او قصد بالثالثة تاكيدا الاولى** او بالثانية استينافا



والطلاق الثالثة اوبالثالثة استينافا والطلاق الثانية **فلا**  
**يقع في الاصح** لتخلل الفاصل بين المؤكد والمؤكد والثاني  
 طلقتان ويقتصر الفصل اليسير **وان قال انت طالق وطالق**  
 صح قصد تأكيد الثاني بالتالي لتساويهما في الصفة **لا**  
**بالتالي** ولا بالتالي فيصح ظاهر الاختصاص به بوالعطف  
 المقصود التقييد اما باطنا فيدين كما صرح به الماوردي  
 وقال ابن الرفعة انه مقتضى التصرف ان لم يقصد التخصيص شيئا فلا  
 نظير ما مر وخرج بالعطف بالواو العطف بغيرها كتم والفاء  
 فلا يفيد قصد التأكيد مطلقا ولو حلف لا يدخلها وكريه  
 متواليا اولا فان قصد تأكيد الاولى او اطلاق فطلقت اولا استينا  
 فكما مر وكذا في اليمين ان تعلقت بحق ادعي كالظهار واليمين الغموس  
 لا بالله فلا يتكرر الكفارة مطلقا لبناء حقه تعالى على المسامحة **وهذه**  
**الصورة في موطوءة** ومثلها هنا وفيما ياتي من حكمها وهي من  
 دخل بينهما ما، المحرم **فلو قال لهن لغيرها فطلقت بكل حال** تقع  
 فقط لبيتنونها بالاولى وفارق انت طالق ثلاثا بنفس الماراده  
 بانت طالق اذ ليس مغاير له بخلاف العطف والتكرار **ولو قال**  
**لهذه** اي غير الموطوءة **ان دخلت الدار مثلا فانت طالق وطالق**  
 اوانت طالق وطالق ان دخلت **فدخلت فانتان** يقعان في **الاصح**  
 لو قرعها معا مقترنين بالدخول ومن ثم لو نطق بالفاء او ثم  
 او قلنا بان الواو للترتيب لم يقع الا واحدة والثاني تقع واحدة  
 كالمنجن ولو قال لغير موطوءة انت طالق احدى عشرة فطلقت ثلاثا  
 او احدى وعشرين فواحدة لان الاول مركب والثاني معطوف فكان  
 قال واحدة وعشرين اوان دخلت الدار فانت طالق فطلقت وان دخلتها

فطالق طلقين فدخلت ثلاثا ولو غير موطوءة اوانت طالق من  
 واحدة الى ثلاث فثلاث اذ لا للطرفين وفارق نظيره في  
 الاقرار حيث لم يدخل الاخير بان الطلاق له عدد محصور بخلاف ما مر  
 اوانت طالق مابين واحدة الى ثلاث فثلاث كما جزم به ابن المقري  
 في روضته او مابين الواحدة والثلاث في واحدة **ولو قال لوطوءة انت**  
**طالق فطلقت مع طلقه او طلقه معها فطلقت** وقع فوق وتحت **فنتان**  
 يقعان معا **وكذا غير موطوءة في الاصح** يقع عليها ثنتان معا في مع  
 ومعها فقط لا في فوق وتحت واخواتها كما افهمه كلام ابن المقري  
 في روضته يتبع المتولى خلافا لشارحه ولا ابن الوردي في بجهته لان  
 حقيقة المعية المقارنة بخلاف الفوقية والتحتية فله ترتيب  
**ولو قال انت طالق فطلقت قبل طلقه او طلقه بعد طلقه**  
**فنتان** يقعان معا في موطوءة المنجزة اولا ثم المضمنة ويدين ان  
 قال اردت اني ساطلقها وطلقت في غيرها لبيتنونها في الاولى **ولو**  
**قال فطلقت بعد طلقه او قبلها فطلقت** فكذا يقع ثنتان في موطوءة  
 مرتبا المضمنة اولا ثم المنجزة وقيل عكسه وبلغن اقوال قبلها كانت  
 طالق امس يلغو امس ويقع حالا في غيرها في **الاصح** لما مر نعم يصيدق  
 في قولها اردت قبلها فطلقت مملوكة او ثابته او اوقعها زوج غيري  
 وعرف على ما ياتي في طالق امس فلا يقع سوى واحدة في موطوءة **ولو**  
**قال انت طالق فطلقت في طلقه واراد مع طلقه فطلقتان** ولو في غير  
 موطوءة لصلاحيه اللفظ له قال تعالى ادخلوا في امم اي معهم  
**او الظرف والحساب او اطلق فطلقت** في الجميع لانه مقتضى اللفظ في  
 الاولين والاقل في الثالث **ولو قال بصف طلقه في طلقه فطلقت**  
**بكل حال** من هذه الاحوال الثلاث لو صوغ وقوع ثنتين عند قصد



قصد المعية وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة  
توهم من كاتبتها اعراض ما بخطه دون ما كتبه وليس كما توهم اذ  
محل هذه ايضا ما لم يقصد المعية والواقع بها ثنتان كما قاله الزركشي  
بمعنا الشيخ الاسنوي والبلقيني لان التقدير بنصف طلقة مع  
نصف طلقة فهو نصف طلقة ونصف طلقة لكن رده الشيخ  
في شرح مناهجه يا نا لا قسم وقع ثنتين بهذا المقدار وانما وقع  
في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرره طلقة مع العطف المقضي  
للتغاير بخلاف مع فانها انما تقتضي المصاحبة وهي صادقة  
بمصاحبة نصف طلقة لنصفها انتهى واجيب بان ذلك انما يظهر  
في حاله الاطلاق اما عند قصد المعية التي يقيد ما لا يعنيه الظرف  
والا لم يكن لغرضها فايده فالظاهر المبني اذ منه ان كل جزء من  
طلقة لان تكرير الطلقة المضاف اليها كل منهما ظاهرة تغايرها  
وقد مر في الاقرار ما يعلم منه ان نية المعية يقيد ما لا يعنيه  
لفظها كما صرحوا به مع استشكله والجواب عنه **ولو قال**  
**انت طالق طلقة في طلقتين وقصد معية ثلاث** فيعني ولو  
في غير موطوءة لما مر **او** قصد طرفا **فواحدة** لانها مقتضاه  
**او حسبا وعرفه ثنتان** لانها موجبة عند اهله **وان جهله**  
**وقصد معناه عند اهله فطلقة** لبطون قصد المجهول  
**وقيل ثنتان** لانها موجبة وقد قصد **وان لم يتوسلها فطلقة**  
عرفه او جهله اذ هو المتيقن **وفي قوله ثنتان ان عرف حسبا**  
لانه مدلوله وفي ثالث ثلاث لتلفظه بهن ولو قال لا اكبت  
مع فلان في ستمائة ولم ينوم مع عدم اجتماع خطيها في ورقه  
بربان يجب قبل رقيقه كما افق به الوالد رحمه الله تعالى

لان الاول حيثذانه لا يسى كتب مع الثاني بخلاف العكس وبقي  
به نظائره نعم يتجه فيما يكون استدلاله كابتدائه بخولا افتقد  
معك انه لا فرق بين تقدم الحالف وتاخره **ولو قال** انت طالق  
**بعض طلقة** او نصف او ثلث طلقة **فطلقة** اجماعا اذ لا يتبع  
فايقاع بعضه كلكه لقوته **او نصف طلقة فطلقة** لانها مجموعها  
ورجح الامام في نحو بعض انه من باب التفسير ببعض عن الكل  
وزيف كونها من باب السرية وقضية كلام الرازي ان هذا نظير  
ما مر في يدك طالق فهو من باب السرية وهو لا صح **الا ان يريد كل**  
**نصف من طلقة** فيقع ثنتان عملا بقصد **والاصح ان في له** انت طالق  
**نصف طلقتين** ولم يرد ذلك يقع به **طلقة** لان ذلك نصفها فحل اللفظ  
عليه صحيح وحمله على نصف من كل وكحل القائل به الثاني بعيد  
ويوافق ما لو اقر بنصف عبد بن حيث يكون مقرا بنصف كل منهما بان  
الشيوع هو المبني اذ من الاعيان ويؤيد انه لو قال علي نصف درهم  
لمد درهمين بالتفاق ولم يجز الخلاف هنا **وثلاثة انصاف طلقة**  
ولم يرد ذلك طلقتان تكيفا للنصف الزايد وحمله على كل نصف من طلقة  
ليقع ثلاث او لقا، النصف الزايد لان الواحد لا يشمل على تلك الاجزاء  
فيقع طلقة بعيد وان اعتمد البلقيني الثاني **او نصف طلقة وثلاث**  
**طلقة طلقتان** لاضافة كل جزء الى طلقة وعطفه وكل منهما مقتضى  
للتغاير ومن ثم لو حذف الواو وقعت طلقت فقط لضعف اقتضاء  
الاضافة وحدها للتغاير ولهذا وقع بطلان طالق واحدة وبطلان  
وطالقتان ولو قال خمسة انصاف طلقة او سبعة ثلاث طلقة  
فثلاث وقد علم مما تقرر راقته متى كرر لفظ طلقة مع العاطف وان  
لم يزد الاجزاء على طلقة كان كل جزء طلقة وان اسقط احدها فطلقة







مردود كما اقتضاه اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه فصد لفظه  
بمعناه كما تقتضيه السكون يستحيل عليه ذلك ايضا فكما اوقعوه  
به ولم ينظروا لذلك فكذلك هي وكونها بشرط فيه فصدات  
وهو قصده واحد لا يعثر لان المحظان التقيظ عليه اقتضى الوقف  
عليه بالصريح من غير قصد وهذا بعينه موجود فيها بشرط  
وفق عه بصريح او كناية رفع صوته بحيث يسمع نفسه ولو كان صحيح  
السمع ولا عارض ولا يقع بغير لفظ عند اكثر العلماء **فتحة الطلاق**  
اي ما سبق منه اجماعا **وكذا** الخلع والمفاداة وما اشتق عنهما  
على ما مر في الباب السابق وكذا **الفراق والسج** يفتح السين اي ما  
اشتق منهما **على المشهور** لاشتقاقها في معنى الطلاق وورودها  
في القرآن مع تكرار الفراق فيه والحق ما لم يتكرر بما تكرر وما لم  
يرد من المشتقات بما ورد لانه بمعناه والثاني انهما كنايةان لانها  
لم يشتهرا اشترا الطلاق ويستعملان فيه وفي غيره وما في  
الاستدكار ان محلهذين فيمن عرف صراحتها اما من لم يعرف  
الا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط وقول الاذيعي انه ظاهر  
لا يجب غيره اذا علم ان ذلك مما يخفى عليه واضح في تخارجي لا يدري  
مدلول ذلك ولا يخاطبه اهله مدة يظن بها كذبه والا فحمله بالضرورة  
لا يورث فيها لما ياتي ان الجهل بالحكم لا يورث وان عذريه وذكر  
المأورد في العيرة في الكفار بالصريح والكناية عندهم لا  
عندنا لاننا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذا في اطلاقهم  
ومحله ان لم يتبعوا في البناء كما مر ولللفظ الطلاق وما اشتق منه  
امثلة ياتي نظايرها في البقية **كطلقك** وطلقت منه بعدات  
فتدل له طلقها ومنها بعد طلق نفسك **وان** طلاق لكنه صريح في طلاقة

واحدة فقط وانت طالق وان قال ثلاثا على سائر المذاهب  
فيقعن وفاقا لا ين الصباغ وغيره وخلافه للفاضي ابو الطيب  
ولا نظر لكونه لا يقع على سائر المذاهب لان منها من يمنع وقوع  
الطلاق جملة لان قايليه لا يريدون به سوى المبالغة في  
الايقاع ومن ثم لو قصد احد التقيظ عليها قبل منه كما ياتي  
**ومطلقة** يستلحق الامر ومفرقة ومسرحة **وباطالق** لمن ليس  
اسمه ذلك المستدكره وما مصرحه وبما مفرقة واوقعت عليك  
طلقة او الطلاق فيما يظهر وعلى الطلاق خلافا لجمع كما افق  
به الوالد رحمه الله وكذا الطلاق يلزم من اذ خلا عن التقيظ كما رجع  
اليه اخراف فتاويه او طلاقات لازمة او واجب على لا افعل  
كذلك لغرض لا ينفك ولو جمع بين الفاظ الصريح الثلاثة بنية  
التكيد لم يتكرر وكذا في الكناية كما ترجمه الزركشي وما في الروضة  
عن سترج من خلافة يحل على ما اذ انوى الاستيناف او الطلق ولو  
قال انت مطلقة بكسر اللام من طلق بالتشديد كان كناية  
طلاق في حق الخوي وغيره كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لان  
الزوج محل التطبيق وقد اضاف الى غير محله فلا بد من وقوعه  
من صرفة بالنية الى محله فصار كما لو قال انا منك طالق  
**لا انت طالق** وانت **الطلاق في الاصح** بلهما كنايةان كانت فعلت  
كذا ففيه طلاقك وهو طالق كما هو ظاهر لان المصدر  
لا يستعمل في العين الا توسعا والثاني انها صريحان كقولك يا  
وعلم مما تقتضيه ان الخطا في طلق الصيغة اذا لم تحل بالمعنى  
لا يورث كقول العرب ومنه ما لو خالف زوجته بقوله اسمع او  
انما طالق ان يقول له طلقني فيقول هي مطلقة فلا يقبل ارادة



غيرها لان تقدم سواها يصرف اللفظ اليها ومن ثم لم يتقدم لها  
 ذكر جمع لينته في نحو انت طالق وهي غايبة وهي طالق وهي حاضرة وقول  
 البغوي لو قال ما كنت ان اطلقك كان اقرارا بالطلاق نظرا فيه  
 الغزي بان النفي الداخل على كاد لا يثبت على الاصح الا ان يقال واخذنا  
 للمعروف وقال لا استوفي المعنى ما قاربت ان اطلقك واذا لم يقارب  
 طلاقها كيف يكون مقترابه وانما يكون اقرارا بالطلاق على قول من  
 يقول ان نفيها اثبات وهو باطل واعلم ان كان من افعال المعاري وضع  
 لدن الخبر حصولا فاذا دخل عليه النفي قيل معناه الاثبات مطلقا  
 وقيل ماضيا والصحيح انه كسائر الافعال ولا ينافي قوله وما كادوا  
 يفعلون قوله قد نجوا خلافا وفيتهما اذ المعنى انهما كادوا  
 ان يفعلوا حتى انتهت سؤالاتهم وانقطعت تعللاتهم ففعلوا  
 كالمضطر الملجأ الى الفعل **وترجمة الطلاق** ولو من احسن العربية  
**بالعربية** وهي ما سوى العربية **صرح على المذهب** لشهرة استعمالها  
 عندهم في معناها شهرة العربية عند اهلها والطريق الثاني  
 وجهان احدهما كناية اقصارا في الصريح على العز في لوروده  
 في القرآن وتكون على لسان جملة الشيخ اما ترجمة الفرق والسراج  
 فكناية كما في الروضة عن الامام والرويان واقراء لبعدهما عن  
 الاستعمال ولا ينافي تاثير الشهرة هنا عدمه في نحو انت على حرام  
 لان ما هنا موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذاك وان استقر  
 فيه ولا يقبل ظاهر اصراف هذه الصرائح عن موضعها بينة كقوله اردت  
 طلاقها من وثاق او مفارقتهما للمعتزل او بالسراج الموحيد اليها  
 اوردت غيرها فسبق لسانها اليها لا بقرينة كملها من وثاق  
 في الاول او فارقك الان في الثاني وقد ودعها عند سمن او

اسرى عقيب امرها بالتكثير لمحل الزاغة في الثالث فيما ينظم فيقبل  
 ظاهرا او على المطلاق من فرسي او ذراعي او جورة خالقي او  
 قوسي او نخوة راسي فكالاستثناء كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى  
 فلا يقع بها شيء ان نوى ذلك قبل تمام اللفظ وعزم على الاثبات بقوله  
 من جوزني وبحذ ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والواقع عليه قبل  
 اثباته بخم من جوزني والعالمي والعالم في ذلك **سواء طلقك**  
**وانت مطلق** يسكون الطاء **كناية** لعدم اشتها ره **ولو اشتها لفظ**  
**للطلاق كالحاول** بالضم تبناء على الاصح عند البصريين ان الاسم  
 المحكي في حالة الرفع حركته حركة مكايه لا اعراب فيه في الحالات  
 الثلاث من قال ههنا بالرفع انما ياتي على مقابل الاصح انتها حركة  
 اعراب او انه نظر الى ان التقدير هنا كقولك الحاول الى خزه فالكاف  
 داخله على قول محذوف كما هو شأنه سايع **او الله على حرام**  
 او انت على حرام او حرمك او على الحرام والحرام يلين معنى **صرح في**  
**الاصح** لغلبة الاستعمال وحصول التقاهم **قلت الاصح انه كناية**  
**واسم اعلم** لعدم تكرره في القرآن للطلاق ولا على لسان جملة المشرع  
 وانت حرام كناية اتفاقا عند من لم يشهد عندهم والاوجه معلة  
 المخالف يعرف بلك ما لم يطل مقامه عند غيرهم ويالف عاداتهم  
 والطلاق بالتاء المشناه كناية سواء في ذلك من كانت لغته ذلك ام لا  
 كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى لا ينافي على ان الاشتها لا يلحق غير الصريح  
 به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى الاطلاق مادامها اذ التلاق  
 من التلاق والطلاق الاقتران لكن لما كان حرف التاء قريبا من مخارج  
 الطاء ويبدل كل منهما من الآخر كثير من الالفاظ اقضى ما ذكرناه **وكناه**  
 اي الطلاق الفاظ كثيرة بل لا تحصر **كانت خلية** اي من الزوج فعيلة



بمعنى فاعله **برية** اي منه **بسة** اي مقطوعة الوصلة اذا لبت القطع  
 او تكبر هذه اللغة والاشهر ان لا يستعمل الاعتراف بالقطع مع قطع الهمزة  
**بسة** اي متروكة التكاثر ومنه يفرق عن البتيل ومثلها مثله من مثل  
 به جذعه **بلس** من البين وهو لفرقه وان زاد بعده بيتونه لا تحلين  
 بعدها الى ابد كما مر **عندي سيري رحمتك** ولو غير موطوءة طلقت بنفسى  
**الحق بكسر** فتح ويجوز عكسه **باهلك** اي لا في طلقك **جبالك على غار بك**  
 اي ضللت سبيلك كما يخلو البعير بالقاء زمامه في الصخر على غار به  
 وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق **لا اذنه** اي ان جرس **سربك** يقع  
 منكون وهو الابل وما يرعى من المال اي تركك لاهتمه ببنائك  
 اما بكسر منكون فهو قطع الضياء ونصع ارادته هنا ايضا **اعزى**  
 بجملة فيجمله اي بنا عدي عتي **اعزى** بجملة فراء اي صيري غنيه  
 اجنبية منى **دعيق** اي اتركيني **ودعيني** بتشديد الدال من الودا  
 لا في طلقك **وخزها** من كل ما يشعر بالفرقة اشعارا قريبا كخزدي  
 تزودي اخزجى سافري تفتنى **ستري** بريت منك الزمي اهلك  
 لا حاجة لي فيك انت وشانك انت ولية نفسك وسلام عليك  
 وكلني واشترني خلافا لمن وهم فيها ووقعت الطلاق في قصصك  
 او بارك الله لك لا فيك وسيا في ان اشركك مع فلانة وقد طلقت  
 منه او من غيره وانا منك طالق او يابن كناية وخرج بخوها نحو قومي  
 اعتاك الله احسن الله جزاك اعزى فعدي ولو قالت له انا مطلقه  
 فقال لاف هو كان كناية في الطلاق والعدد فيما يظهر فان نوى الطلاق  
 وحده او العدد وقع ما نواه اخذ من قول الروضة وغيرها في انت  
 واحدة وثلاث انه كناية ومثله ما لو قيل له هل هي طالق فقال  
 ثلاث كما ياتي في فصل من هذا الباب ويفرق بينه وبين قول

طالق حيث لا يقع شئ وان نوى انت بانه لا قرينة هنا لفظية على  
 تقديرها والطلاق لا يكفي فيه محض النية بخلاف مسئلتنا  
 فان وقوع كلامه جوابا لكلامها يؤيد صحة نيته به ما ذكر فلم يخص  
 النية للايقاع وكما لو مالوا لهما رجعية **الحكم** قال جعلتها ثلاثا  
 فلا يقع به شئ وان نوى على الاصح **والافتاق** اي كل لفظ له صريح  
 او كناية **كناية طلاق وعكسه** اي كل لفظ للطلاق صريح او كناية كناية  
 شر لاله كل منهما على ازالة ما يملك نعم انا منك حرا واعتقت بنفسى  
 لعبد اؤامه ولست بيري رحمتك لعبد اخوان نوى لعدم تصور معناها  
 فيه بخلاف نظائرها هنا اذ على الزوج حجب من جهةها والحاصل  
 ان الزوجية تسلمها والرق يخص بالملوك وبجث الجيستان في نحو  
 تقع وتستلعب اذ ليس بكناية لبعده مخاطبته به عادة والاذني  
 في نحو انت لله ويا مولاي عدم كونه كناية هنا وفي قوله يا انت مني او حر  
 على كناية في الاقرار به وقوله لوليهما زوجها اقرار بالطلاق ولها  
 تزويج وله زوجية كناية فيه ولو قيل له يا زيد فقال امرأة زيد  
 طالق لم يطلاق زوجته الا اذا ارادها لان التكلم لا يدخل في عموم كلامه  
 كذا في الروضة وفيها لو قال امرأة في السكة طالق وهي فيها انها  
 لا تطلق وافق ابن الصلاح ان عنت عنها سنة فما انا لها بزوج  
 بانها قرار بين والزوجية بعد عينة السنة قلها بعد مضيتها  
 وانقضت مدتها تزوج غيره ولو طلبت الطلاق فقال اكتبوها  
 ثلاثا كناية على ارجح الوجهين ويفرق بينه وبين ما مر في جعلها  
 ثلاثا بان فاعله اراد فيه جعل الواقع واحدة ثلاثا وهو مستعذب  
 فلم يكف كناية مع ذلك بخلاف هذا فان سؤلها قرينة وكذا زوجي الحرة  
 طالق وهي غاربه **وليس الطلاق كناية طهار وعكسه** وان اشركا في اقامة

طلبت من الطلاق فقال اكبرها ثلاثا



التحريم لا فائدة استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة  
ان ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون صريحا  
ولا كناية في غيره وسياتي في انت طالق كظها في انه لو نوى بظهر  
اي طلاقا آخر وقع لا تتردد وقع تابعا فحمل ما هنا في لفظ ظها  
وقع مستقلا **ولو قال لزوجه انت او نحو ذلك على حرام او حرمك**  
او كما يحرم او الميعة او الخنزير **وقرى طلاقا** وان تعدد او ظها **راحصل**  
ما نواه لا قضاء كل منهما التحريم فجاز ان يكتفى عنه بالحرام ولا ينافي هذه  
القاعدة المذكورة لان ايجابه للكفارة عند الطلاق ليس من باب  
الصريح والكناية اذ هو من قبيل دلائل اللفاظ ومدلول اللفظ آخرها  
واما ايجاب الكفارة في حكم رتبته الشارح عليه عند فساد التحريم والطلاق  
للدلالة على التحريم لا عند فساد طلاق او ظها واذ الكفارة في لفظها  
**او نواها اي الطلاق والظها ومعها تحريم وبث ما احتار** منها لا  
ها الشايفينما اذ الطلاق يرفع النكاح والظها ربيته **وقيل طلاق**  
لانها اقوى لازالة الملك **وقيل ظها** لان الاصل بقاء النكاح اما لو  
نواها مرتبا بقاء على الاكتفاء بغير الشبهة بخبر من لفظ الكناية فيتحير  
ويثبت ما احتاره ايضا على ما رجح ابن المقرئ لكن الهيئاس ما رجحه  
في الاقوال من ان المنوى ولا ان كان الظها صحاحا او الطلاق وهو  
باين لغوي الظها او رجعي وقت الظها فان راجع صار عايدا ورتبة  
الكفارة والا فلا وتأيد الاول بان الطلاق انما يقع باخر اللفظ  
فلا فرق بين تقدم الظها وتاخره ممنوع بل رتبتي باخره وقوع  
المنويين مرتبتين كما لو وقعها وحيث قد فيعين الثاني **او نوى تحريم**  
**عنه** او نحو فرجها او وطئها **تحريم** لما رواه النسائي ان ابن عباس  
سأله من قال ذلك فقال كذب ليس اي زوجتك عليك الجرام ثم

تلى اول سورة التحريم **وعليه كفارة عين** اي مثلها حالا ولو لم يطأ  
كما قاله لامته لما روى النسائي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كانت له امه يطأوها اي وهي ما ربه امر ولده ابراهيم فلم تنزل  
به عايشة وحفصة حتى حرمها على نفسه فانزل الله لم يحرم الاية  
ومعنى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي وجب الله عليكم الكفارة التي  
بجبة الايمان وهو مكروه كما صرح به اول الظها روي يرد بحث الاذني  
حرمته لما فيه من الايذاء والكذب ونزاع ابن الرقعة فيها بانه صلى الله  
عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المكروه مردود بانه يفعل له لبيان الجواز  
فلا يكون مكروها في حقه لوجوبه عليه وفارق الظها بان مطلق  
التحريم يجامع الزوجية بخلاف التحريم المشابهة لتحريم الام فكان  
كذبا معاندا للشرع ومن ثم كان كبيرة فضلا عن كونه حراما ولا يلا  
بان الا يذنبه اسمه من ثم ترتب عليه الطلاق والرفع للحاكم وغيرهما  
ولو قال لا ربع انتن على حرام بل ايتن طلاق ولا ظها كفارة واحدة  
كالو كرسني واحدة واطلق او بنية التاكيد وان تعدد المجلس كاليمين  
**ولكن عليه ان لا تكون له مية في الاصل** لان لفظ التحريم يصرف شرعا  
لا يوجب الكفارة **والثاني هو** لانه كناية في ذلك وخرج بانه على  
حرام ما لو حلف على فيكون كناية فلا يجب به كفارة الابنية **وان**  
**قاله لامته ونوى عقابك** قطع لانه كناية فيه اذ لا مجال للطلاق  
والظها فيها وسئل كلامه الامة المحرم والصائمة والحائض والنفسا  
بخلاف المجوسية والوثنية والمرتدة والمحرمة ربيب او رضاع فلا  
كفارة فيها على ارجح الوجهين ومثلهن الزوجة والمعتدة **ونوى تحريم**  
**عنه او بنية له** فكان الزوجة فيما مر فترمة الكفارة **ولو قال هذا**  
**او الطعام او العبد** على **او نحو** قلعه لا شيء فيه لتعدده فيه بخلاف



الحليلة لا مكانه فيها بطلاق او عتق **وشروط تأثيرية الكناية**  
**اقترانها بكل اللفظ** وهوانت باين كما قاله الرازي في جملة ما اعترض  
 به من ان الصواب ما قاله جمع متقدمون انه لفظ الكناية كباين  
 دون انت لانها صريحة في الخطاب فلا يحتاج لنية يرد بان باين لما لم يرد  
 تستقل بالافادة كانت مع انت كاللفظ الواحد **وميل بكفى باق له** استصفا  
 حكمها في باقيه دون اخره لان اعطاهنا على ماضى بعيد ورجحه كثيرون  
 واعتمده الاسنوي وغيره وادعى بعضهم ان الاول سبق فلم يكن المرجح في  
 الروضة كما صلها الاكتفاء باوله واخره اي جزمته كما هو ظاهر  
 فالحاصل الاكتفاء بها قبل فراغ لفظها وهو المعتمد والوجه في هذا  
 المخروق في الكناية التي ليست لفظا كالكناية ولو اني بكناية ثم مضى  
 قدر عدتها ثم طلقها ثلاثا ثم زعم انه نوى بالكناية الطلاق لم يقبل  
 لرفعة الثلاث الموجبة للتخييل للازم له ولو انكر نية اي فيما لو اني  
 بكناية فادعت عليه انه نوى فانكر صدق بيمينته وكذا وارثه انه لا  
 يعمل نوى فان نكل حلفت هي او وارثها انه نوى لان الاطراف على نية  
 ممكن بالقرين **واشارة ناطق بطلاق لغو** وان نواه وافهم به كل احد **وقيل**  
**كناية** كحصول الافتها م بها كالكناية ورد بان تفهيم الناطق اشارته  
 نادرة مع انها غير موضوعة بخلاف الكناية فانها حروف موضوعة  
 للاوهام كالعبارة نعم لو قال انت طالق وهذه مشير الى زوج له  
 اخرى طلقت لانه ليس فيه اشارة محضة هذا ان نواها او اطلق فيها  
 يظهر لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتماله لغيره اما لا قريبا اي وهذه  
 ليست كذلك وخرج بالطلاق غيره فقد يكون اشارته كعبارة كهي  
 بالامان وكذا الافتاء ونحوه فلو قيل له يجوز فاشارة براسه مثلا  
 اي نعم جاز العمل به ونقله عنه **ويستدل باشارة اخرس في العتق**

كسبة واجارة وبيع **والحلول** كعتق وطلاق وفسخ والا قارس والدعوى  
 وغيرها وان امكنت الكناية للضرورة **وان فهم طلاقه** وعنده **بما كل احد**  
**فصرحه وان اختص بفهمه فظنون** اي اهل فطنة وذكا فكناية  
 كما لفظ الناطق وتعرف نية فيما اذا اني باشارة او كناية باشارة  
 او كناية اخرى وكما تفهم عنقروا تعريفه بها مع انها كناية  
 ولا اطوع لنا بها على نية ذلك للضرورة فقول المتولي ويعتبر في  
 الاخرس ان يكتب مع لفظ الطلاق اي قصدت الطلاق ليس بعيدا وسيا  
 انهم في اللعان المحقوبا لاخرس من اعتقل لسانه ولم يرجح يروى  
 والقياس محييه هنا بل الاخرس يشمله **ولو كتب ناطق او اخرس طلاقا**  
**فلم ينوه فلفظ** اذ لا لفظ ولا نية **وان نواه** ومثله كل عقد وحل وغيرها  
 ما عدا النكاح ولم يلفظ بما كتبه **فالاظهر وقومه** لا فادتها حينئذ  
 وان لم يلفظ به ولم ينوه عند اللفظ ولا الكناية فقال انما قصدت  
 قراءة المكتوب فقط صدق بيمينته **فان كتب اذ بلغك كتابي فانت طالق**  
 ونوى الطلاق **فانما تطلق ببلوغه** ان كان فيه صيغة الطلاق كهذه  
 الصيغة بان امكن قرائتها وان انحلت لانها المقصورة اصالة بخلاف  
 ما سواها من السوايق والواحق فان انحى شرط الطلاق فلا وقع  
 وقيل ان قال كتابي هذا او الكتاب لم يقع او كتابي وقع وصح المصنف  
 في تصحيح التنية ونقله الرويان عن اصحاب اما لو قال اذا جاءك  
 خطي فانت طالق فذهب بعضه وبقي البعض وقع الطلاق وان لم يكن  
 فيما بقي ذكر المخروق وخرج بكتب ما لو امر غيره فكتب ونوى هو فلا  
 يقع شيء بخلاف ما لو امره بالكتابة او كناية اخرى وبالنية فامتل  
 ونوى وبقوله فانت طالق ما لو كتب كناية كانت خلية فلا يقع وان  
 نوى اذ لا تكون الكناية كناية على ما حكمه ابن الرفعة عن الرازي وهو



مردود بان الذي فيه بالحزم بالوقرع قال الاذري وهو الصحيح  
 لانا اذا اعتبرنا الكتابة قدرنا ان تلفظ بالكتاب **وان كتب اذا قرأ**  
**كتابي وهي قارئة فقرائه** اي صيغة الطلاق منه نظير ما مر وات  
 لم يفهمه او طالعته وفهم ما فيه وان لم يتلفظ بشئ كما نقله الامام  
 عن اتفاق علمائنا **طلقت** لوجود المعلق عليه نعم لو قال الزوج انما  
 اردت المرأة باللفظ قبل قوله فلا تطلق الا بها والفرق بين الطلاق  
 قرأتها اياه على مطالعتها اياه ان لم يتلفظ به وبين جواز اجراء ذي  
 الحدث الاكبر القرآن على قلبه ونظيره في المصحف ظاهر والا وجه عدم  
 الفرق بين ظنه كونه امية او لا اذا اللفظ لا يصرف عن حقيقة الا  
 عند التقدير ومجرد ظنه لا يصرف عنها **وان قرئ عليها فلا طلاق**  
**في الاصح** لعدم قرأتها مع امكانها وانما انزل القاضي في نظيره ذلك  
 لان العادة في الحكم ان يقرأ عليهم المكاتب فالقصد اعلامه دون  
 قرأته بنفسه بخلاف ما هنا وايضا فالعزل لا يصح بتعليقه فتعين  
 ارادة اعلامه به بخلاف الطلاق والثاني تطلق لان المقصود اطلاقها  
 على ما في الكتاب وقد وجد **وان لم تكن قارئة فقرء عليها طلقت** ان  
 علم الزوج بانها امية لان القراءة في حق الامي محمولة على ما في الكتاب  
 وقد وجد بخلاف ما اذا جهل حالها فلا تطلق نظر الى حقيقة اللفظ  
 قال الاذري ومعه نومه اشتراط قرأته عليها فلو طالعته وفهمه او  
 قرأها خاليا ثم احبرها بذلك لم تطلق ولما روينه نصا ويحمل ان  
 يكفي بذلك اذا الغرض الاطلاع على ما فيه ويبقى ما لو علق بقرائنها  
 عالما بانها غير قارئة ثم نقلت ووصل كتابه هل يكفي قراءة غيرها  
 الظاهر لا كفاية في الثانية نظر الى حالة التعليق وعدم الاكتفاء في  
 الاولى لذلك ولا فضل عندي فيهما **فصل** في تقويض الطلاق

اليها ومثله تقويض العتق للفقن **له تقويض طلاقها** اي المكلفة لا غيرها  
**اليها** بالاجماع واحتجوا به ايضا بانته صلى الله عليه وسلم خير من ساءه  
 بين المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا ايها النبي قد  
 لا زواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا الى اخره فلو لم يكن لاضيا رهن  
 الفرقة اشترط لم يكن لتخيرهن معنى والا وجه انته لو قال لها طلقيني فقالت  
 انت طالق ثلاثا كان كتابا ان نوى التقويض اليها وهي تطلق نفسها  
 طلقت والا فلا ضمان نوى مع التقويض اليها عدرا وقع والا فواحدة  
 وان ثلاث كما ياتي ولو فوض طلاق امرأته الى رجلين فطلق احدهما وامر  
 والاخر ثلاثا قال وجه كما قال البند بنجي في المعتمد الذي يقتضيه  
 المذهب انها تقع واحدة لا تقاوما عليها واختلافها فيما زاد فثبت ما  
 اتفقوا عليه ويسقط ما اختلفوا فيه **وهو تملك للطلاق في الجديد**  
 لان تطلقها نفسها متضمن للقبول **فثبت شرط يوقعه تعليقها على فرد**  
 لان التملك يقتضيه فلو اخرجت بعدد ما ينقطع به القبول عن الايجاب  
 ثم طلقت لم يقع نعم لو قال طلق نفسك فقالت كيف يكون تطلقني  
 لنفسي ثم قالت طلقت وقع لانه فصل سير قاله القفال وظاهره غنقا  
 الفصل اليسير اذا كان غير اجنبي كما مثله وان الفصل بالاجنبي يفسر  
 مطلقا كسائر العقود وجرى عليه الاذري والا وجه اعتقار اليسير  
 ولو اجنبيا كالخلع وفي الكفاية مما يورده ومحل ما مر ما لم يعلق بشئ  
 شئت فان علق بها لم يشترط فورا وان افترق التملك اشتراطه جزم به  
 في التنبية وجرى عليه ابن المعري والاصفوني والحجازي وصاحب  
 الانوار ونقله في التدريب عن النص وهو المعتمد **وان قال لمطلق**  
 المصرون لاغيرها كما مر نظيره في الخلع **طلق نفسك باللفظ طلقت**  
**ولزمها الف** وان لم يقل باللفظ كما افصناه الملاقه ويكون تملك لبعض

للمرأة نفسها الله به  
 10







لفظها مع معناه بان يقصد استعماله فيه وذلك مستلزم لفقدان  
لحنيته اذا **من بلسان ناس** او زایل عقل بسبب لم يعص به لا كالسكران  
**طلاق لغوي** وان اجازته قامضاه بعد يقضته لرفع القلم عنه حالة  
تلفظه به كان نايما او صبييا وامكن ومثله محنون عهد له جنون  
صدق بيمينه قاله الروياني ومنار عتر الروضة له في الاولى ظاهرة  
اذ لا اشارة على النور ولا مشكل على الاخيرين عدم قبول قوله لم افسد  
الطلاق والعقوق ظاهرا لتلفظه بالصرح مع يتقن تكليفه فلم يمكن  
دفعه وهما لم يتقن تكليفه حال تلفظه فقبل في دعواه الصيا او  
الحجون بهذين ولا يستغنى عن هذا باستثاذه التكليف اول الباب  
لان هذا وما بعد كالشرح لذلك على انه يستفاد منه هنا فائدة هي  
عدم تأشير قوله اجزته ونحو لان اللغوي لا ينقلب بالاجازة غير لغوي  
ولا يستفاد هذا من قوله يشترط لنفوذ التكليف **ولو سبق لسانه**  
**بطلاق بلا قصد** هو تأكيد من التعبير بالسبق **لغوي** كلغويين ومنه  
تلفظه حاكيا او تكرير الفقيه للفظه في تصوير وورسه **ولا يصدق**  
**ظاهرا** في دعواه سبق لسانه او غيره مما يمتنع الطلاق لتعلق  
حق الغيرية ولانه خلاف الظاهر لغالب من حال العاقل  
**القرينة** كما ياتي كدعواه ان الحرف التقت عليه بحرف آخر فيصدق  
ظاهرا لظهور صدقه حينئذ اما باطنا فيصدق مطلقا وكذا لو قال  
لها طلقنكي ثم قال اردت اقول طلبتك ولها قبول قوله هنا وفي نظائره  
ان ظلت صدقة بامارة ومن ظن صدقه ايضا ان لا يشهد عليه به  
بخلاف ما اذا علمه **ولو كان اسمها طالق فقال يا طالق وقصد التلباس**  
باسمها **تطلق** للقرينة الظاهر على صدقه لانه صرفه بذلك عن معناه  
مع ظهور القرينة في صدقه **وكذا ان اطلق** بان لم يقصد شيئا فلا يطلق

**في الاصح** حلا المتدليا دونه وغلبته ومن ثم لو غير اسمها عند النداء اي بحيث  
يجوز الاوطلقت قال الزركشي وضبط المصنف يا طالق بالسكون  
ليفيدانه في باب يا طالق بالضم لا يقع مطلقا لان بناءه على الضم يرشد  
الى اراد العملية وفي يا طالقا بالتصبي يتعين صرفة الى المتطليق  
اي مطلقا وينبغي في الحالين ان لا يرجع لدعوى خلاف ذلك انتهى  
ورد بان المحر غير موثر في الوقوع وعدمه كما ياتي والاوجه حمل  
كلامه على تحوي قصد هذه الدققة والقرن المستق في حله فيه هذا  
التفصيل **فان كان اسمها طارفا او طالبا او طالعا فقال يا طالق وقال**  
**اردت النداء باسمها فالنقت الحرف** بلساني **صدق** ظاهرا لظهور  
القرينة فان لم يقبل ذلك طلقت وقضيته انه لو مات ولم يعلم  
مراده حكم عليه بالطلاق عملا بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ ان  
مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع ككنها تقبل  
المصرف بالقرينة وان وجدت القرينة **ولو قال طارفا بطلاق** معلق  
او منحز كما مثله كلامهم ومثله امره لمن يطلها كما هو ظاهر وانما اثر  
قراين الهزل في الاقرار لان الاعتبار فيه اليقين ولانه اخبار يتاثر  
بها بخلاف الطلاق **هان لا ولا عيا** بان قصد اللفظ دون المعنى  
وقع ظاهرا وباطنا للاجماع ولتحيز الصحيح ثلاث حده من حد وهو طهرت  
حد الطلاق والتكاح والرجعة وخصت لتأكيد امر الايضاح والآ  
فكل المصروفات كذلك وفي رواية والعقوق وخص لتشوق الشارع  
اليه ولكون اللعب اعم مطلقا من الهزل عرفا اذ الهزل يختص بالكلام  
عطفته عليه وان رادفه لفته كذا قاله بعض الشراح وجعل عيونه  
بينهما تغاير ففسر الهزل بان يقصد اللفظ دون المعنى واللعب بان  
لا يقصد شيئا وفيه نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوف



ومن ثم قال لو قال انت طالق وقصد قصد لفظ الطلاق دون معنى  
 كما في حال الهزل وقع ولم يدين في قوله لم يقصد المعنى **او هو يظنها**  
**اجنبية بان كانت في ظلمة او نكحها له وليه او وكيله ولم يعلم**  
 او ناسيا ان له زوجة كما نقلوه عن النص واقراه وان بحث  
 الزكسني تخنيخه على حث الناسي **وقع** ظاهرا وباطنا كما افقتا هـ  
 كلام الروياني وغيره وانه المذهب وجزم به في الاقرار واعقده  
 الاذرعني لانه خاطب من هي محل الطلاق والعبرة في العقود ونحوها  
 بما في نفس الامر نعم في الكافي لو تزوج امرأة في الرستاق فذهبت  
 الى البلد وهو لا يعلم فقتل الك في البلد زوجة فقال ان كان لي في  
 البلد زوجة فهي طالق وكانت هي في البلد فعلى قول حث الناسي  
 قال البيهقي واكثر ما يلح في الفرق بينهما صورة المغليق فيل ويؤيد  
 ما ياتي ان من حلف على ابيات او نفي معتمدا على غلبة ظنه لاحث  
 عليه وان بين ان الامر بخلافه انتهى لكنه مردود مخالف كلامهم  
 اذ هو قائل بحث الناسي اذا حلف على امر ماض ولو كان واعظا مثلا  
 وطلب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال مستنجر منهم طلقتمكم وفيهم  
 زوجته ولم يعلم بها اي ومثله ما لو علم بها لم تطلق كما بحثه في اصل  
 الروضة بعد نقله عن الامام انه افق بخلافه قال المصنف لانه  
 لم يقصد معنى الطلاق الشرعي بل معناه اللغوي وقامت القرينة  
 على ذلك من ثم يوقعوا عليه شيئا **ولو لفظه محقق به** اي الطلاق  
**بالعربية** مثلا اذا الحكم بغير كل من تلفظ به بغير لغته **ولم يعرف**  
**معناه لم يقع** كتلفظه بكلمة كعز لا يعرف معناها ويصدق في جهله  
 معناه للقرينة ومن ثم لو كان مخالطا لاهل تلك اللغة بحيث  
 تقضى العادة بعلمه به لم يصدق ظاهرا ويقع كما قاله المتولي **ومثل**

مطلوع  
 ما صلتك ابيات او نفي بما عليه طه  
 حث عليه